"فراديس الماء" تتحول إلى أراض جرداء

اندثار الحياة في مساحات من الأهوار يؤثر بشكل كبير على ثرواتها

□ البصرة / علي أبو عراق

أفقدته ذبابة مشاكسة صوابه، وشغلته عن تزييت ماسورة بندقية الصيد التي لم يستعملها منذ ٢٠ عاما، قرصت خده الذي يشبه بقايا قهوة محترقة بإلحاح، فانهمر من فمه سيل من الشتائم وهو يلوح بإحدى يديه غاضبا "لعن الله الذباب.. والنظام الذي هجرنا من ديارنا.. وكل من دفننا في هذه المزبلة مثل طيور ميتة".

لم يقتصر غضب جبار حاتم (٦٥عاما)، على الذباب بل تعداه إلى زوجته العجوز، والتي سألت مستفهمة عن سبب غضبه المفاجئ، وبعد أن استرخت قليلا قالت "أراك تُزَيت (كسريتك) فهل سنرجع إلى ديارنا؟". وهي تعني بذلك العودة إلى الأهوار.

السؤال عن العودة بات يطرحه سكان الأهوار بكثرة هذه الأيام الذين عاشوا بعيدا عن موطنهم أكثر من عقدين مضيا، وما زالوا يحلمون بالعودة إلى ديارهم التي هجروها بعد عمليات تجفيف الأهوار في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي.

إعلان الحكومة الحالية عن سعيها لإعادة إنعاش الأهوار ولّد أملا جديدا في نفوس هؤلاء، لكن مخاوف المراقبين تنذر بكارثة تهدد تلك المناطق بقلة المياه التي تغمرها وارتفاع نسبة الملوحة فيها. وعمليات التجفيف التي قام بها نظام صدام حسين بدأت في ثمانينات القرن الماضي وحتى أواسط التسعينات، حيث جفت معظم تلك المسطحات المائية بعد تحويل مسار الأنهار التي كانت تزودها بالمياه، تبعها هجرة معظم سكانها.

الحكومة العراقية بررت آنذاك هذا الإجراء بملاحقة معارضيها الذين كانوا يتخذون منها مكانا للاختفاء، نظرا لما توفره من بيئة مناسبة حيث المسطحات المائية الواسعة ونبات البردي الكثيف الذي يملأها، لكن تلك البيئة تغيرت تماما بعد عمليات التجفيف واختفت مع الأهوار تلك الطيور البرية التي كانت تهاجر اليها في مواسم مختلفة.

الباحث في شؤون الأهوار عبد الحليم مهودر يقول إن أهوار العراق تمثل ثالث مسطح مائي عالمي يجلب الطيور المهاجرة بعد الصين وجنوب إفريقيا، كما أن مياهها الضحلة كانت تشتهر بزراعة الرز، وكان إنتاجها من هذا المحصول يغطي العراق ويتم تصدير الفائض منه إلى خارج البلاد. حاتم الذي مضى على هجرته من الأهوار قرابة ٢٠ عاما، يستذكر رحيله من المكان ويصف تلك اللحظات بألم كبير بالقول "حملنا بعض الأغراض بعد أن بعنا ما تبقى من حيواناتنا، وتوجهنا إلى البصرة، لأننا كنا نعتقد أن غيابنا عن ديارنا سيكون مؤقتا، وبعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣، كنا على يقين بالعودة إلى الديار بعد إعادة إحيائها، لكن هذا اليقين تبخر بمرور الأيام، إذ أن أهوارنا لم تغمرها المياه، ولم تزل حتى اليوم جرداء قاحلة".

ذروة الهجرة من الأهوار ظهرت في تسعينات القرن الماضي، حينما ارتحل سكان الأهوار الى المناطق المجاورة لها، وفضل بعضهم النزوح الى المدن الجنوبية ومنها مدينة البصرة التي شكل مجلس المحافظة فيها لجنة خاصة أطلق عليها تسمية "لجنة إنعاش الأهوار" عام ٢٠٠٦.

اللجنة التي بدأت عملها منذ أكثر من ثلاث سنوات، تم تكليفها بالعمل على إعادة الحياة الى الأهوار لتسهيل عودة الأهالي النازحين منها الى مناطقهم التي هجروها مُرغَمين.

وبدأت اللجنة عملها بالفعل عام ٢٠٠٦ ضمن مشاريع وحدة الاعمار، إذ تم تخصيص ٥٠ مليون دولار لكل محافظة من المحافظات الجنوبية الثلاث البصرة وذي قار وميسان من قبل الحكومة لمعالجة جفاف الأهوار فيها.

حامد الظالمي عضو لجنة إنعاش الأهوار قال إن اللجنة انجزت نحو ٩٠ مشروعا في الأهوار في عام ٢٠٠٦، منها ٣٠ مشروعا للطرق ومثلها للكهرباء ومشاريع لتوفير المياه الصالحة للشرب وبناء المدارس. وأكد أن مشاريع عام ٢٠٠٧ تركزت على توفير الموارد المائية ومشاريع انشاء الطرق المُعبدة، حيث وصل عدد المُنجَز منها الى أكثر من ٥٠ مشروعا، أما العام ٢٠٠٨ فركز على مشاريع التربية والصحة بشكل اساسي وتم خلاله بناء ٢٠ مدرسة و١٤ مركزا صحيا.

ولم تتمكن كل تلك المشاريع من إعادة الحياة الى أهوار العراق وعودة سكانها، فإعادة الحياة الى الأهوار اصطدم لاحقا بعائق جديد يتمثل بقطع إيران للروافد والأنهار الصغيرة التي كانت تغذيها.

نقيب المهندسين الزراعيين في البصرة، علاء البدران يشير إلى أن المساحة الحقيقية التي تم غمرها بالمياه من الأهوار لا تتجاوز ٣٠٪ مما يشكل كارثة حقيقة بسبب ارتفاع نسبة الملوحة فيها، وأن قطع إيران مياه الروافد التي تصب في شط العرب زاد من سرعة تحقق تلك الكارثة. ويضيف وصلت نسبة الإغمار في الأهوار الى ٤٠٪ في عام ٢٠٠٣ بعدما أقدم الفلاحون على كسر السدود لإعادة الحياة إلى الأهوار، وارتفعت النسبة الى ٨٠٪ عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، لكنها انخفضت مجددا بعد عام ٢٠٠٧ إلى ٢٤٪".

البدران يؤكد ان منسوب المياه في نهر دجلة انخفض إلى سبعة مليارات و ٦٦٠ مترا مكعبا في الوقت الحالي بعدما كان نحو ٢٠ مليار و ٩٣٠ مترا مكعبا قبل عشر سنوات وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الأهوار، فضلا عن ارتفاع نسبة الأملاح بشكل كبير. مصادر في مديرية الموارد المائية في البصرة أكدت ان الأهوار تلاشت بنسبة ٩٧٪ وتقلصت مساحتها من ٢٠٠٠٠ كم٢ إلى ٢٠٠٠ كم٢ فحسب، كما انخفضت نسبة السكان من ٤٠٠٠٠٠ ألف نسمة إلى ٨٥٠٠٠ ألف نسمة.

فاندثار الحياة في مساحات واسعة من الأهوار أثر بشكل كبير على الثروة السمكية فيها، حيث كانت الأسماك تمثل مصدرا غذائيا مهما للسكان، لكنها انقرضت تدريجيا بعدما بدأت فراديس الماء بالجفاف لتتحول تدريجيا إلى بحيرات ملحية مستقبلا بحسب تنبؤات المختصين في المديرية.

مصادر مديرية الزراعة أشارت هي الأخرى الى أن ما تنتجه الأهوار من الأسماك يبلغ نحو ٥٠ ألف طن سنويا. فسكان الاهوار يعيشون في الغالب على صيد الطيور والأسماك وما تنتجه حيواناتهم مع القليل من الزراعة التي يعتمدون عليها في سد النقص الحاصل في حاجتهم اليومية للغذاء.

صورة تلك الحياة الساحرة مازالت مرسومة في ذهن جبار حاتم وهو يروي جزءا من تفاصيل ذاكرته التي تحمل الكثير عن أيامه الآفلة ويقول "قبل تجفيف الأهوار في ثمانيات القرن الماضي، كانت حياتنا أسهل وأجمل، كان كل شيء متوفرا لدينا ونعيش بسلام ونعيم، نصطاد السمك والطيور ونزرع رز العنبر، وحيواناتنا تملأ الأواني بالحليب الطازج وتحيط منازلنا نباتات القصب والبردي العائمة في الماء".

تمتم جبار بكلمات مفككة وهو يروض بقايا غضبه ويحاول كبح جماح دمعته التي استفزتها الذكريات "أخشى على البندقية من الصدأ... ولكن لا بد أن نعود في يوم ما.

البرلمان يوعز بدراسة قانون زيادة رواتب المتقاعدين

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

اكد عضو مجلس النواب عبد الحسين عبطان أن رئيس المجلس اسامة النجيفي اوعز الى اللجنة المالية بدراسة مشروع قانون توحيد رواتب جميع المتقاعدين، وزيادتها وخصوصاً الذين لا يتقاضون اكثر من ٢٥٠ الف دينار شهرياً.

وقال عبطان لـ"شفق نيوز" إن اللجنة الاقتصادية قدمت مشروعا لتوحيد رواتب جميع المتقاعدين، وكذلك لزيادة الرواتب الدنيا التي لا تزيد عن ٢٥٠ الف دينار"، واضاف عبطان ان اغلب النواب أيدوا تشريع هذا القانون وذلك بسبب التضخم الحاصل في العراق مؤخراً وعدم قدرة المتقاعدين على سد احتياجاتهم المعاشية.

وأن مشروع القانون سيكون على مرحلتين، الاولى توحيد الرواتب بين المتقاعدين قبل عام ٢٠٠٣ وبين الذين احيلوا على التقاعد بعد هذا التاريخ، والمرحلة الثانية تشمل زيادة الرواتب الدنيا للمتقاعدين.

وبين أن التخصيصات المالية لزيادة رواتب المتقاعدين يمكن تأمينها من خلال المناقلات من بعض التخصيصات غير الضرورية في الموازنة عام ٢٠١٢.

وأعلنت مديرية التقاعد العامة في وقت سابق عن تشكيل لجنة لصياغة قانون جديد موحد للرواتب التقاعدية يشمل القطاعين العام والخاص، وفي حين توقعت انجاز القانون خلال العام المقبل أكدت أن الحد الأدنى من الرواتب التقاعدية لا يلبي المتطلبات المعيشية في الوقت الحاضر. وتسعى مديرية التقاعد العامة لتحقيق زيادة متوقعة في رواتب المتقاعدين العام المقبل، فيما كشفت عن اعتراض البنك الدولي على زيادة رواتب الموظفين.

وزارة البلديات والأشغال / المديرية العامة للماء / مديرية ماء البصرة-القسم: القانونية

العدد/ س/ ١٢٦ - التاريخ/ ٢٠١٢/١/٤

إعـادة إعـلان

مناقصة الكشف الإضافي الخاص بالمناقصة رقم (٤) لعام ٢٠٠٨/ الخطة السنوية

تعلن مديرية ماء البصرة عن إعلان مناقصة (الكشف الإضافي الخاص بالمناقصة رقم (٤) لعام ٢٠٠٨/ الخطة السنوية/مشروع إنشاء خزان جي آر بي ٣٠٠٠ م٣ في مشروع ماء العباس(ع)) بموجب الشروط والمواصفات التي يمكن الحصول عليها من مديرية ماء البصرة/ القسم القانوني لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار غير قابل للرد ويقدم العطاء الى سكرتير لجنة فتح العطاءات داخل ظرف مغلق ومختوم او موقع يكتب عليه اسم المناقصة ورقمها ويتضمن المستمسكات المدرجة ادناه:

١- درجة التصنيف المطلوبة التاسعة إنشائية نافذة وصادرة من وزارة التخطيط حصرا (صورة ملونة عدد ٤ وشهادة تأسيس الشركة وإجازة ممارسة المهنة بالنسبة للشركات والمكاتب المجازة رسميا).

٢- تقديم تأمينات اولية قدرها (١٪) من قيمة العطاء على شكل صك مصدق او خطاب ضمان نافذ لمدة ثمانية عشر يوما بعد تاريخ نفاذ العطاءات ومرفق معه كتاب صحة صدور من المصرف وفي حالة رسو المناقصة يتم جلب تأمينات قانونية لضمان حسن الأداء وقبل استلام الإحالة والبالغة ٥٪ من قيمة العطاء.

٣- تقديم براءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب للاشتراك في المناقصة معنونة الى مديرية ماء البصرة.

٤- يكون تاريخ غلق المناقصة يوم الاربعاء المصادف ٢٠١٢/١/٢٥ الساعة الثانية عشر ظهرا "ويتم فتح العطاءات بعدها مباشرة" وبحضور المناقصين المشاركين.

٥- تكون اسعار العطاءات المقدمة نافذة لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ غلق المناقصة.

٦- على مقدمي العطاءات بيان الموقع الالكتروني في وثائق العطاء والبريد الالكتروني واسم وعنوان الشخص المسؤول عن متابعة الاستفسارات التي تخص العطاء.

٧- سوف يعقد مؤتمر خاص بالإجابة على استفسارات المشاركين في المناقصة في يوم الاربعاء المصادف ٢٠١٢/١/١٨ الساعة العاشرة صباحا.

٨- تسلم العطاءات الى سكرتير لجنة فتح العطاءات على ان توضع العطاءات في ظرف مختوم او موقع ومؤشر عليه اسم المناقصة ويحتوي على المستمسكات التالية ويعتبر العطاء مهمل ما لم يتضمن المستمسكات ادناه:

(أوراق مناقصة/ وصل شراء/ هوية تصنيف المقاولين او الشركات ملونة/ التأمينات الأولية).

٩- تكون أسعار العطاءات المقدمة مكتوبة رقما وكتابة.

١٠- توقيع وختم المقاول على جميع صفحات العطاء وفي حالة عدم وجود التوقيع او الختم يعتبر العطاء مهمل.

١١- تقديم الكفاءة المالية للشركة من خلال تقديم الحسابات الختامية المصادق عليها من قبل محاسب قانوني لآخر سنة مالية.

١٢- تقديم بيانات عن مؤهلات الجهاز الفني العامل مع المقاول او الشركة والاختصاصيين المتفرغين وغير المتفرغين العاملين لديها عند تنفيذ المشروع.

١٣- تقديم سجل مرضي في الانجازات للأعمال السابقة.

١٤- تقديم منهاج العمل المطلوب.

١٥- تقديم الأعمال المماثلة ان وجدت مؤيدة من جهات التعاقد المعنية.

ملاحظة: تعتمد معايير التقييم التالية للمفاضلة بين المناقصين المشتركين:-

أ- كلفة العطاء ٣٠٪. ب- الأعمال المماثلة للشركة مع برنامج التنفيذ المنجز ٣٠٪. ج- الكفاءة الفنية ١٥٪. د- الكفاءة المالية ١٢٪. هـ- العرض الفني للعطاء ٥٪. و- المدة اللازمة للتنفيذ ٥٪. ز- سجل اداء الشركة ٣٪

* الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات

* يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والإعلان

رئيس المهندسين / خالد جمعة علي

مدير ماء محافظة البصرة

إعلان مناقصة رقم (٢٠١٢/١)

تجهيز وتركيب المقاعد جانبي المقصورة الرئاسية والمقاعد الرئاسية في ساحة الاحتفالات الكبرى

تعلن الأمانة العامة لمجلس الوزراء عن إجراء المناقصة رقم (٢٠١٢/١) والخاصة بتجهيز وتركيب المقاعد الجانبية والرئاسية في ساحة الاحتفالات الكبرى وحسب الشروط العامة لمقاولات أعمال الهندسة المدنية بقسميها الأول والثاني المعدة من قبل وزارة التخطيط وتعديلاتها وتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية فعلى الشركات المختصة مراجعة الدائرة المالية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض شراء وثائق المناقصة مقابل مبلغ قدره (٥٠٠٠٠) خمسون الف دينار عراقي غير قابل للرد وسيكون آخر موعد لاستلام العطاءات هو نهاية الدوام الرسمي ليوم الأربعاء الموافق (٢٠١٢/٢/٨) في مبنى الأمانة العامة لمجلس الوزراء ولا يتم استلام أي عطاء يرد بعد هذا الوقت على ان يكون موعد فتح العطاءات في اليوم التالي للغلق ويحق للمشترك حضوره او حضور من ينوب عنه أثناء عملية فتح العطاءات ولمزيد من التفصيل يمكن للمشتركين الاتصال على الهواتف (٧٤٣٣٠٩٥) او (٧٤٣٢٠٤٩).

المستمسكات المطلوبة:

١- الأعمال المماثلة ٢- بيان القدرة الفنية ٣- بيان القدرة المالية ٤- تصنيف المقاول واختصاصه ٥- إجازة ممارسة المهنة ٦- التأمينات الأولية ٧- البيان الإداري ٨- شهادة التأسيس ٩- براءة الذمة من الضريبة ١٠- كتابة الأسعار رقما وكتابة ١١- ختم جميع الأوراق المقدمة ١٢- جدول كميات مسعر ١٣- عدم وجود تحريف ١٤- وجود منهاج عمل واضح وكامل ١٥- ذكر طريقة الاتصال (صندوق بريد - فاكس - تلفون) ١٦- يكون تقديم العروض بيد مخول الشركة ويكون الظرف مختوم ويثبت عليه محتويات الظرف مع ملاحظة الآتي:

١- الفقرات غير المسعرة وتحسب ضمن المبلغ الإجمالي.

٢- مبلغ أوراق المناقصة غير قابلة للرد.

٣- إرفاق وصل شراء المناقصة.١

٤- إرفاق مبلغ التأمينات الأولية (١٪) من مبلغ المناقصة بموجب خطاب ضمان او صك مصدق صادر من مصرف معتمد في العراق.

٥- يكون دفع المبالغ حسب الشروط التعاقدية.

٦- الغرامات التأخيرية بمقدار (مبلغ المناقصة/ مدة المناقصة) x ١٠٪.

٧- الالتزام بالتعليمات الحكومية بهذا الخصوص والمحاكم العراقية هي المرجعية في حل النزاعات.

٨- إلغاء المناقصة لا يرتب على جهة التعاقد أي تعويض مادي غير استرداد مبلغ شراء وثائق المناقصة.

٩- تتحمل الشركة التي تحال عليها المناقصة أجور الإعلان ورسم الطابع البالغ (٢) بالألف من القيمة الكلية للعقد وبنفس عملة العقد وتدفق قبل التوقيع.

١٠- يتم توقيع العقد خلال فترة (١٥) يوم عند حصول الموافقة النهائية على الإحالة او تبليغ الشركة بذلك رسميا وبخلافه يتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المترتبة وفق القانون إلا إذا حصل التأخير من قبل الطرف الأول.

١١- لا يباشر بتنفيذ الأعمال الإضافية او تغيير العمل إلا بموجب أمر تحريري صادر من جهة التعاقد وكذلك لا يحق للطرف الثاني التعاقد من الباطن إلا بموافقة الطرف الأول تحريريا شرط أن يتطلب الأمر ذلك.

١٢- يستقطع مبلغ (٣,٣٪) من كل دفة أمانات ضريبية تعاد للطرف الثاني بعد جلب كتاب براءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب.

١٣- يتحمل الطرف الثاني التعويض عن الأضرار الناجمة عن تنفيذ العقد سواء عن الأشخاص او الأشياء.

١٤- إذا تجاوزت مدة التأخير أكثر من (٢٥٪) من المدة تسحب المناقصة.

١٥- جهة التعاقد غير ملزمة بقبول اوطئ العطاءات.

١٦- أدناه نسب الترجيح للمفاضلة بين العطاءات وفق المعايير الخاصة بالأشغال العامة بمختلف أنواعها.

١٧-

ت	العوامل	الأهمية النسبية لكل عامل (جزء من المائة)
.١	مبلغ المناقصة.	٥٥٪
.٢	الفترة الزمنية للتنفيذ	١٠٪
.٣	تصنيف المقاول	٥٪
.٤	الحسابات الختامية التي تظهر تحقيق الأرباح خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.	٥٪
.٥	حسن الأداء السابق	١٠٪
.٦	الكفاءة المالية.	١٠٪
.٧	الأعمال المماثلة المنجزة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة والتي يجب ان تكون مؤيدة من قبل الجهة المعنية	٥٪

الأمين العام لمجلس الوزراء وكالة